Distr.: General 20 April 2018 Arabic

الدورة الثانية والسبعون البند ١٦٢ من حدول الأعمال تمويل بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية

أداء ميزانية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية للفترة من التموز/يوليه ٢٠١٦ والميزانية المقترحة للبعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩ للبعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

اعتمادات الفترة ٢٠١٧/٢٠١٦	۲۰۰ ، ۵۰ ۲۵ دولار
الإنفاق للفترة ٢٠١٧/٢٠١٦	۲۰۰ ۱۵ ۲۰ دولار
الرصيد الحر للفترة ٢٠١٧/٢٠١٦	۳۰۸۰۰ دولار
اعتمادات الفترة ۲۰۱۸/۲۰۱۷	۰۰۰ ۲۰۰ دولار
الإنفاق المتوقع للفترة ٢٠١٧/٢٠١٧ ^(أ)	۰۰۰ ،۰۰ دولار
الانخفاض المتوقع في الإنفاق في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٧	صفر
المبلغ الذي يقترح الأمين العام اعتماده للفترة ٢٠١٩/٢٠١٨	۲۰۰ ۸۷۸ ۵۳ دولار
التعديل الذي أوصت به اللجنة الاستشارية للفترة ٢٠١٩/٢٠١٨	۲۰۰ ۲۷ دولار
المبلغ الذي توصي اللجنة الاستشارية باعتماده للفترة ٢٠١٩/٢٠١٨	۵۳ ۳۵۰ ۸۰۰ دولار
(أ) التقديرات في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

أولا - مقدمة

1 - أثناء نظر اللحنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تمويل بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، اجتمعت بممثلين عن الأمين العام قدموا إليها معلومات وإيضاحات إضافية، اختتمت بردود خطية وردت في ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٨. وترد في نهاية هذا التقرير قائمة بالوثائق التي استعرضتها اللحنة والوثائق التي استعانت بها للحصول على معلومات أساسية. ويمكن الاطلاع على تعليقات اللحنة وتوصياتها بشأن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام، بما فيها تلك المتعلقة بنتائج مجلس مراجعي الحسابات وتوصياته بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، في تقريرها ذي الصلة بالموضوع (٨/72/789). وترد في الفقرة ٥ أدناه مناقشة لتوصيات المجلس بخصوص البعثة على وجه التحديد.

ثانيا – تقرير أداء الميزانيـة للفترة من ١ تموز/يوليـه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/ يونيه ٢٠١٧

اعتمدت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٨٣/٧، مبلغا إجماليه ٢٠٠٠ دولار (صافيه (صافيه ٢٠١٦) و دولار) للإنفاق على البعثة في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٢٠٥٠ دولار (صافيه ٢٠٥٠ دولار) يونيه ٢٠١٧. وبلغ مجموع النفقات للفترة مبلغا إجماليه ٢٠٠٠ و ١٥٥٠ دولار (صافيه ١٠٥٠ ١٥٠ دولار)، وهو ما يمثل تنفيذا للميزانية بمعدل ٩٩،٩ في المائة. ويمثل الرصيد الحر الناشئ عن ذلك، البالغ ١٨٠٠ دولار بالقيمة الإجمالية، ١٠، في المائة من الاعتمادات، وهو يعكس الأثر المشترك لما يلي: (أ) ارتفاع النفقات عما هو مدرج في الميزانية تحت بند الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة (بمبلغ ١٩٠١ دولار، أي بنسبة ١٩٠١ في المائة) وتحت بند التكاليف التشغيلية (بمبلغ ٢٠١٠ دولار، أي بنسبة ١٩٠١ في المائة)؛ و (ب) انخفاض النفقات عما هو مدرج في الميزانية تحت بند الموظفين المدنيين (بمبلغ ٢٠٠٠ ٤٦٤ ٢ دولار، أي بنسبة ١١٨٦ في المائة). ويرد تحليل مفصل للفروق في الفرع الرابع من تقرير الأمين العام عن أداء ميزانية البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ١٨٠٠ حزيران/يونيه ١٠٠٢ (٨/2/623).

٣ - ويرد في تقرير أداء الميزانية أن مبلغا إجماليا قدره ٢٠٠٠ ٢ دولار أُعيد توزيعه، خلال الفترة الشرطة (٢٠١٧/٢٠١ من المجموعة الثانية، الموظفون المدنيون، إلى المجموعة الأولى، الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة (٢٠٠٠ ، ٣٠٥ دولار)، والمجموعة الثالثة، التكاليف التشغيلية (١٥٨ ، ١٥٨ دولار) (المرجع نفسه، الفقرة ٣٥). ويذكر في التقرير أيضا أن البعثة قلصت عدد الدوريات ونطاقها، نظرا لزيادة التهديدات الأمنية التي تواجه البعثة واستجابة للتوصيات الواردة في تقييم للمخاطر الأمنية. وإضافة إلى ذلك، قامت الإدارة العليا للبعثة بزيادة الموجودات من الإمدادات الحيوية (الهندسة والنقل والاتصالات) إلى ٩٠ يوما في جميع مواقع الأفرقة وبتنفيذ أنشطة غير متوقعة متصلة بالأمن، ومن ذلك حفر بئر مياه عميقة في موقع فريق بير لحلو لضمان الاكتفاء الذاتي من إمدادات المياه؛ واقتناء مولدات كهربائية إضافية ومعدات لمعالجة المياه وتوزيع الوقود؛ وتعزيز الهياكل الأساسية للأمن؛ والاستعانة بمتعاقدين أفراد ليكونوا سائقين ينقلون الإمدادات إلى خمسة مواقع أفرقة عبر الجدار الرملي. والاحتياجات الإضافية تحت بند المرافق والهياكل الأساسية قابلها جزئيا انخفاض الاحتياجات تحت بند النقل البري بسبب عدم اقتناء المرافق والهياكل الأساسية قابلها جزئيا انخفاض الاحتياجات تحت بند النقل البري بسبب عدم اقتناء المرافق والهياكل الأساسية قابلها جزئيا انخفاض الاحتياجات تحت بند النقل البري بسبب عدم اقتناء المركبة ثقيلة مقررة (المرجع نفسه، الفقرات ٣٥ و ٤٦ إلى ٤٨).

٤ - ويمكن الاطلاع على تعليقات اللجنة الاستشارية على المعلومات الواردة في تقرير الأداء بشأن كل وجه من أوجه الإنفاق، عند الاقتضاء، في مناقشة الميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩ (A/72/731) في الفرع الرابع أدناه.

٥ – وفي سياق نظر اللجنة الاستشارية في تقارير الأمين العام عن تمويل بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، كان معروضا عليها أيضا تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن حسابات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ ((Vol. II)) ٨/72/5 (لفصل الثاني). وفي التقرير، أبدى المجلس ملاحظات وأصدر توصيات تتعلق بالبعثة بشأن المسائل التالية: (أ) تقدير التكلفة القياسية للممتلكات والمنشآت والمعدات (المرجع نفسه، الفقرة ٢١)؛ (ب) التدريب في مجال حساسية المعلومات (المرجع نفسه، الفقرة ١١٤)؛ (ج) إنتاج واستهلاك الطاقة (المرجع نفسه، الفقرتان ٤٤٤ و ٤٤٩). واللجنة واثقة بأن توصيات مجلس مراجعي الحسابات ستنفّد على وجه السرعة.

ثالثا - معلومات عن الأداء في الفترة الحالية

7 - بخصوص النفقات الحالية والمتوقعة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨، أبلغت اللجنة الاستشارية أنه، في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، تبلغ النفقات ما إجماليه أبلغت اللجنة الاستشارية في نهاية الفترة المالية الحالية، سيصل مجموع النفقات المقدرة إلى ٣٠٠٠٠٠٠ وولار، ما سيمثل استخداما كاملا لاعتمادات الفترة ٢٠١٨/٢٠١٧.

وزُودت اللحنة الاستشارية بمعلومات عن حالة شغل وظائف الأفراد النظاميين والموظفين المدنيين
في البعثة التي كانت، في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، كالتالي:

فئة الموظفين	الوظائف المأذون بما/المعتم للفترة ٢٠١٨/٢٠١٧ ^(أ)	الوظائف المشغولة	معــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة
المراقبون العسكريون	717	۲.,	۸,٣
أفراد الوحدات العسكرية	7 7	77	_
أفراد شرطة الأمم المتحدة	١٢	7	۸٣,٣
الموظفون المدنيون
الوظائف
الموظفون الدوليون	۸٣	٧٦	٨, ٤
الموظفون الوطنيون ^(ب)	١٦٧	١٦.	٤,٢
متطوعو الأمم المتحدة	١٨	١٦	11,1
الأفراد المقدمون من الحكومات	١.	صفر	١

⁽أ) يمثل أعلى قوام مأذون به للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة وعدد الوظائف المعتمدة للموظفين المدنيين.

⁽ب) تشمل الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة.

٨ – وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضا أنه قد حرت تسوية جميع المطالبات المتعلقة بسداد تكاليف القوات والمقدمة حتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، ليتبقى بذلك رصيد غير مسدد قدره ٢٠٠٠ دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وفي ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، صُدِّق على المعدات المملوكة للوحدات وسُدِّدت تكاليفها حتى أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، ليتبقى بذلك رصيد غير مسدد قدره ٢٠٠٠ دولار في ٣١ كانون الثاني/ دولار في ٣١ كانون الثاني/ دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وفيما يتعلق بتعويضات الوفاة والعجز، ففي ٣١ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٨ شدِّد مبلغ ٢٠٠٠ دولار لتسوية مطالبتين منذ إنشاء البعثة، ولا توجد أي مطالبات قيد التسوية.

9 - وبالإضافة إلى ذلك، أُبلِغَت اللحنة الاستشارية بأن مجموع المبالغ التي قُسِّمت على الدول الأعضاء كأنصبة مقررة لتغطية تكاليف البعثة منذ إنشائها قد بلغ في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٨ ما قدره ٢٠٠٠ ١٩٥٠ ٢٠٠ دولار. وبلغ مجموع المدفوعات المقبوضة حتى التاريخ نفسه ١٩٥٠ ٣٢ ١٩٥٠ دولار، وبقى رصيد غير مسدَّد قدره ٢٠١٠ ٤١ دولار.

1. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن البعثة قد عانت في الماضي من وضع نقدي سالب سببه التأخر في تلقي مدفوعات الأنصبة المقررة من الدول الأعضاء. بيد أن تلقي مبالغ كبيرة من مدفوعات الأنصبة المقررة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ أدى إلى تحسن الوضع النقدي للبعثة، ما مكّنها من أن تسدد إلى البلدان المساهمة بقوات المدفوعات الفصلية المتعلقة بالتكاليف القياسية للقوات عن الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ وتكاليف المعدات الرئيسية المملوكة للوحدات والاكتفاء الذاتي عن الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. وبالإضافة إلى ذلك، تمكنت البعثة من سداد ما تبقى من المبلغ الذي اقترضته سابقا من بعثات حفظ السلام المنتهية لتغطية تكاليفها التشغيلية. وبالرغم من المدفوعات المتلقاة، بلغ الرصيد النقدي للبعثة السلام المنتهية لتغطية احتياطي التشغيل للبعثة لثلاثة أشهر وقدره ١٣ مليون دولار (باستثناء المبالغ المسددة إلى البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة).

١١ - تكرر اللجنة الاستشارية الإعراب عن قلقها إزاء كون الوضع النقدي للبعثة لا يغطي الاحتياطي النقدي التشغيلي لمدة ثلاثة أشهر (انظر A/71/836/Add.1). وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة حثت بشكل متكرر جميع الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها المالية في حينها وبالكامل ودون شروط، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة (انظر قرار الجمعية ٣٠٣/٧١)، الفقرة ٣).

رابعا – الميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/ يونيه ٢٠١٩

ألف - الولاية وافتراضات التخطيط

۱۲ - أنشا مجلس الأمن ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية في قراره ١٢. ١٩ (١٩٩١). وأقر المجلس أحدث تمديد لولاية البعثة، حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨، في قراره ٢٣٥١) المؤرخ ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٧.

18-06393 **4/12**

17 - ويورد الأمين العام معلومات عن افتراضات التخطيط ومبادرات دعم البعثة للفترة للفترة ٢١٩/٢٠١٨ في الفقرات من ٦ إلى ٢١ من تقريره عن الميزانية المقترحة للبعثة للفترة للفترة (٢٠١٩/٢٠١٨). وكما يشير الأمين العام، ستقوم البعثة، في جملة أمور بما يلي: (أ) إعادة تنظيم عنصر دعم البعثة اتساقا مع مواءمة هياكل دعم البعثة في البعثات الميدانية، بحيث سيتلقى رئيس دعم البعثة الدعم من ركيزتين هما إدارة العمليات والموارد وإدارة سلسلة الإمداد وتقديم الخدمات؛ (ب) التركيز على الأنشطة البيئية، بما في ذلك إدارة النفايات والمياه والصرف الصحي؛ (ج) ترشيد أسطولها من المركبات؛ (د) نقل مهام المعاملات وخدمات الدعم غير المرتبطة بأماكن معينة إلى مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي، أوغندا، وهو أمر أصبح ممكنا بفضل تنفيذ نظام أوموجا. ويشير الأمين العام أيضا إلى أن الأمن لا يزال يشكل مصدر قلق متزايد، وأن البعثة تقترح مزيدا من التحسينات الأمنية ذات الأولوية العالية في الفترة ٢٠١٩/٢٠١٨ (انظر الفقرة ٢٥ أدناه).

1 ٤ - وأُبلغت اللحنة الاستشارية أن اقتراح إعادة هيكلة شعبة دعم البعثة يتماشى مع التوجيهات الصادرة عن إدارة الدعم الميداني. وكانت البعثة تقترح إعادة هيكلة مجالات عنصرها للدعم التي هي أنسب لتلبية احتياجاتما الفورية من خلال إعادة توزيع وإعادة تدريب الموظفين الموجودين سعيا إلى سد الثغرات في المهارات في مجالات من قبيل تخطيط الاقتناء وطلبات التوريد والتحزين والإمداد واللوجستيات.

باء - الاحتياجات من الموارد

0 / - تبلغ الميزانية المقترحة للبعثة للفترة من / تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩ ما إجماليه ٢٠٠ ٨٧٨ ٢٠ دولار (صافيه ١٠٠ ١٤١ ٥ دولار)، وهو ما يمثل زيادة قدرها ما إجماليه دولار ونسبتها ٣٠ شي المائه، بالقيمة الإجمالية، مقارنة بالمبلغ المعتمد للفترة ٢٠١٨/٢٠١٧ وقدره ٢٠٠٠ ٥٠ دولار. وهذا يعكس الزيادات المقترحة تحت بند الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة (٢٠١ ١٣٤ دولار أو ١٠٨ في المائة)، وبند الموظفين المدنيين (٣٠٠ ١٣٤ دولار أو ١٨٨ دولار أو ٣٣ في المائة). وترد معلومات دولار أو ٨٨٤ في المائة)، وبند التكاليف التشغيلية (٢٠٠ ٥٨ دولار أو ٣٣ في المائة). وترد معلومات مفصلة عن الموارد المالية المقترحة وتحليل للفروق في الفرعين الثاني والثالث من الميزانية المقترحة، على التوالي (المرجع نفسه).

١ - الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة

ätėl	الوظائف المأذون بما للفترة ٢٠١٨/٢٠١٧ ^{أن}	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٩/٢٠١٨	الفرق
المراقبون العسكريون	717	717
أفراد الوحدات العسكرية	**	7 7	-
شرطة الأمم المتحدة	١٢	17	_

(أ) يمثل أعلى مستوى للقوام المأذون به.

١٦ - تبلغ الموارد المقترحة للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة للفترة ٢٠١٩/٢٠١٨ ما قدره المرابع المائة مقارنة بالمبلغ ١٦٨ دولار، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٢٠٠٠ ١٣٤ دولار أو بنسبة ١١٨ في المائة مقارنة بالمبلغ

المعتمد للفترة ١٠١٨/٢٠١٧. وكما أشير في الفقرة ٢٤ من وثيقة الميزانية المقترحة (المرجع نفسه)، تعكس الزيادة احتياجات إضافية تحت بند المراقبين العسكريين (٥٠٠ دولار أو ٢,٩ في المائة)، تعزى أساسا إلى زيادة الاعتماد المخصص لبدل الإقامة المقرر للبعثة، نظرا لتطبيق متوسط أدبى لمعدلات الشواغر يبلغ ٨ في المائة في الميزانية مقارنة بمعدل ١٠ في المائة المطبق في الفترة ١٠١٨/٢٠١٧، فضلا عن الزيادة في الاحتياجات المتعلقة بحصص الإعاشة نتيجة ارتفاع قيمة الدرهم المغربي واليورو مقابل دولار الولايات المتحدة. وهذه الزيادة تحت بند المراقبين العسكرين سيقابلها جزئيا انخفاض في الاحتياجات تحت بند الموحدات العسكرية (٩٠٠ ٢١ دولار أو ٣ في المائة) وشرطة الأمم المتحدة (٤٠٠ ١٠ دولار أو ٥ ثي المائة).

١٧ - توصيي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترحات الأمين العام المتصلة بالأفراد العسكريين وأفراد الشرطة.

٢ - الموظفون المدنيون

الفئة	الوظائف المأذون بما للأ ٢٠١٨/٢٠١٧	لفترة الوظائف المقترحة للأ ٢٠١٩/٢٠١٨	مترة الفرق
الوظائف
الموظفون الدوليون	٨٣	٨٢	(1)
الموظفون الوطنيون ^(أ)	١٦٧	175	(٤)
متطوعو الأمم المتحدة	١٨	١٨	-
الأفراد المقدمون من الحكومات	١.	١.	-
المجموع	**^	777	(0)

(أ) تشمل الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة.

١٨ - تبلغ الموارد المقترحة للموظفين المدنيين للفترة ٢٠١٩/٢٠١٨ ما قدره ٢٠٩ ٢٠٩ ١٩ دولار، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٢٠٠٨ ٨٠٠ دولار أو بنسبة ٢٠٤ في المائة مقارنة بالمبلغ المعتمد للفترة وهو ما يمثل زيادة قدرها ٢٠١٨/٢٠١٧. ويشير الأمين العام إلى أن الزيادة تعكس ارتفاعا في الاحتياجات تحت البنود التالية: (أ) بند الموظفين الدوليين (٢٠١٨/٢٠١٠ دولار أو ٤٠٤ في المائة)، حيث يعزى الارتفاع إلى تطبيق معدل شخور أدنى قدره ١٠ في المائة مقارنة بمعدل ١٥ في المائة المطبق في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٧ وكذلك إلى الزيادة في حدول المرتبات وفي التكاليف العامة للموظفين بالمقارنة مع الفترة ٢٠١٨/٢٠١٧؛ والرب بند الموظفين الوطنيين (٢٠١٠ ١٤٠ دولار أو ٢٠٨ في المائة)، حيث يعزى الارتفاع أساسا إلى التحدة (٢٠١٠ دولار أو ٥٣٠٠ في المائة)، حيث يعزى الارتفاع أساسا إلى تطبيق معدل شغور الدي قدره ٢٠ في المائة مقارنة بمعدل ٤٠ في المائة المطبق في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٧. وهذه الزيادة في الاحتياجات سيقابلها جزئيا انخفاض في الاحتياجات مرده اقتراح إلغاء خمس وظائف.

التوصيات المتعلقة بالوظائف الثابتة والوظائف المؤقتة

19 - يُقترح ما مجموعه ٢٧٣ من وظائف الموظفين المدنيين الثابتة والمؤقتة للفترة ٢٠١٩/٢٠١٨، ويشحمل هذا العدد ٨٢ وظيفة دولية، و ١٦ وظيفة لموظفين وطنيين، و ١٨ وظيفة لمتطوعي الأمم المتحدة، و ١٠ وظائف لأفراد مقدمين من الحكومات. ويعكس ملاك الموظفين المقترح للفترة لأمر ٢٠١٨/٢٠١٨، وهو ناتج عن إلغاء وظيفة واحدة لموظف دولي وأربع وظائف لموظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة.

إلغاء الوظائف

٢٠ - يقترح إلغاء ما مجموعه خمس وظائف، على النحو التالي:

- (أ) في قسم المالية والميزانية، يقترح إلغاء وظيفة واحدة لأمين صندوق (من فئة الخدمة الميدانية) ووظيفة واحدة لمساعد فريق (موظف وطني من فئة الخدمات العامة) في ضوء نقل مهامهما إلى مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي في أعقاب تنفيذ نظام أوموجا (المرجع نفسه، الفقرتان ٢٠ و ٣٨)؛
- (ب) في قسم الموارد البشرية، يقترح إلغاء وظيفة واحدة لمساعد لشؤون السفر (موظف وطني من فئة الخدمات من فئة الخدمات العامة) ووظيفة واحدة لمساعد لشؤون الموارد البشرية (موظف وطني من فئة الخدمات العامة) في ضوء نقل مهام المعاملات إلى مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي في أعقاب تنفيذ نظام أوموجا (المرجع نفسه، الفقرتان ٢٠ و ٣٩)؟
- (ج) في قسم النقل السطحي، يقترح إلغاء وظيفة واحدة لمتعهد مركبات ثقيلة (موظف وطني من فئة الخدمات العامة) إذ تعتزم البعثة الاستعانة بخمسة متعاقدين أفراد لسياقة المركبات الثقيلة لتوفير الدعم للمشاريع الهندسية شرق الجدار الرملي (المرجع نفسه، الفقرتان ٢٠ و ٤٥؛ انظر أيضا الفقرة ٣٣ أدناه). النقل وإعادة الانتداب

71 - يرد موجز التغييرات المتصلة باقتراح إعادة هيكلة عنصر دعم البعثة (انظر الفقرتين ١٣ و ١٤ أعلاه) في شكلٍ مدرجٍ تحت الفقرة ٣٣ من الميزانية المقترحة وفي المرفق الثاني للميزانية. وترد تفاصيل التغييرات المقترحة في الفقرات من ٣٠ إلى ٥١ من الميزانية المقترحة. وأُبلغت اللجنة الاستشارية أنه، بالإضافة إلى اقتراح إلغاء ٥ وظائف (انظر الفقرة ٢٠ أعلاه)، فإن إعادة الهيكلة المقترحة تنطوي على نقل ٤٩ وظيفة وإعادة ندب وظيفتين.

77 - وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترحات الأمين العام بخصوص الموظفين المدنيين. 77 - وأُبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن نسبة الموظفات تبلغ ٢٧،٣ في المائة في صفوف الموظفين الوطنيين. وتشجع اللجنة الاستشارية البعثة على تجديد جهودها لزيادة تمثيل المرأة بين موظفيها.

٣ - التكاليف التشغيلية

(بدولا رات الولايات المتحدة)

الفرق	المبلغ المقترح للفترة ٢٠١٩/٢٠١٨	مخصصات الفترة ٢٠١٨/٢٠١٧
Λ ξο Υ··	Y7 777 £	70 V9. V	التكاليف التشغيلية

77 - تبلغ الموارد المقترحة لتغطية التكاليف التشغيلية للفترة ٢٠١٩/٢٠١٨ ما قدره ٤٠٠ ٢٦ ٢٦ ٢٥ دولار، وهو ما يعكس زيادة قدرها ٧٠٠ ١٨ دولار، أي بنسبة ٣٠٣ في المائة مقارنة بالاعتماد المخصص للفترة ١٠١٨/٢٠١٧ . ويقترح الأمين العام زيادات تحت بنود المرافق والهياكل الأساسية (٤٠٠ ١٠ ١٥ دولار، أو ٣٠٠٦ في المائة)، والنقل البري (٢٠٠ ٢٥٥ دولار، أو ٣١،٦ في المائة)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٢٠٠ ٢٧٧ دولار، أو ٧٠٥ في المائة). وهذه الزيادة في الاحتياجات يقابلها جزئيا انخفاض الاحتياجات تحت بندي النقل الجوي (٢٠٠ ٥٥٨ دولار، أو ٧٠٥ في المائة)، والاتصالات وتكنولوجيا والمعلومات (٢٠١ ٤١ دولار، أو ٨٠٤ في المائة).

المرافق والهياكل الأساسية

٢٥ - تبلغ الموارد المقترحة للمرافق والهياكل الأساسية ٢٠، ٧٧١ ٤ دولار، وهو ما يمثل زيادة قدرها ١٠٤ ٤٠٠ دولار، أي بنسبة ٣،٠٢ في المائة مقارنة بالاعتماد المخصص للفترة ٢٠١٨/٢٠١٠ ويشير الأمين العام إلى أن الزيادة في الاحتياجات تعزى أساسا إلى اقتناء خمسة مخابئ حصينة جاهزة وتركيبها شرق الجدار الرملي، وبوابات ذات أذرع متحركة لمنع دخول المركبات عبر نقاط خاضعة للمراقبة من أجل توفير بيئة أكثر أمنا لجميع أفراد البعثة. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن تقييماً للمخاطر الأمنية أحري في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ أسفر عن التوصية باقتناء مخابئ حصينة في إطار إدارة المخاطر الأمنية/تدابير التخفيف التي أقرتما إدارة شؤون السلامة والأمن. وأبلغت اللجنة أيضا بأن تكلفة وحدة واحدة من المخابئ الحصينة التي تتخذ شكل حاويات تقدَّر بنحو ١٨٠٠ دولار استنادا إلى منتج مماثل اشترته بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

77 - وتبلغ الموارد المقترحة لأعمال التشييد والتعديل والتحديد والصيانة الرئيسية ١٠٤ ١ ١ دولار، وهو نفس مستوى الاعتماد المرصود للفترة ٢٠١٨/٢٠١٧ وتبيِّن المعلومات التكميلية المقدَّمة إلى اللحنة الاستشارية أن النفقات للفترة ٢٠١٨/٢٠١٧ حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ بلغت ١٠٩ ٢٠٨ دولار، أي أقل من ٢٠ في المائة من الاعتماد المخصص لهذه الفترة. ولاقتناء المعدات المكتبية والمعدات الأخرى، تبلغ الموارد المقترحة للفترة ١٠١٩/٢٠١٨ ما قدره ٢٠٠٠ دولار، وهو ما يعكس زيادة قدرها ١٠٠٠ دولار، أي بنسبة ٣،١ في المائة مقارنة بالاعتماد البالغ ١٠٠٠ دولار المخصص للفترة ١١٨/٢٠١٧. وتبيِّن المعلومات التكميلية المقدَّمة إلى اللجنة أن النفقات للفترة ٢٠١٨/٢٠١٧ حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨/٢٠١ بلغت ١٩٠٠ ولار، وأن النفقات الفعلية للفترة ٢٠١٧/٢٠١٢ بلغت ١٥٠٠ في المائة من الاعتماد المخصص البالغ ٢٠٠٠ دولار.

٢٧ - وفي ضوء نمط الإنفاق، توصي اللجنة الاستشارية بتخفيض الموارد المقترحة للمرافق والهياكل الأساسية للفترة ٢٠١٩/٢٠١٨ بنسبة ٥ في المائة، أي من ٢٠٠٠ ٤ دولار إلى ٥٠٠ ٥٣٢٥ دولار.

النقل البري

7٨ - تبلغ الموارد المقترحة للنقل البري ٩٣٧ ٨٠٠ دولار، وهو ما يعكس زيادة قدرها ٢٠٠ ٢٥٤ دولار، أي بنسبة ٣١،٦ في المائة، مقارنة بالاعتماد المخصص للفترة ٢٠١٨/٢٠١٠ ويشير الأمين العام الى أن الزيادة في الاحتياجات تعزى أساسا إلى اقتناء نظام لتحديد المواقع الجغرافية آنيا للسماح بتتبع حركة أسطول مركبات البعثة واقتناء أغطية واقية من المقذوفات للمركبات؛ كما تعزى إلى ارتفاع تكاليف استئجار المركبات بسبب إدراج عقد جديد لخدمة حافلات مكوكية لتيسير حركة أفراد البعثة المدنيين والعسكريين في منطقة العيون الحضرية وما حولها على إثر تقليص أسطول المركبات الخفيفة. ويشير الأمين العام أيضا إلى أن البعثة تعتزم ترشيد أسطولها من المركبات وخفض عددها والارتقاء بمستوى ذلك الأسطول عن طريق اقتناء مركبات في حالة جيدة من بعثات حفظ السلام التي قُلُص حجمها أو أقفلت (المرجع نفسه، الفقرة ١٧).

79 - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن البعثة سوف تتلقى المركبات التالية من بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار: ٧٧ مركبة رباعية الدفع من أجل دوريات المراقبين العسكريين؛ و ٥ سيارات إسعاف لتقليم الدعم الطبي في مواقع مختلفة؛ و ٣ شاحنات مقفلة صغيرة لتقليم الخدمات؛ و ٥ حافلات صغيرة لنقل الموظفين؛ وشاحنة واحدة لنقل المياه من أجل دعم مواقع الأفرقة في الصحراء؛ وشاحنتان لجر الأمتعة لغرض استخدامها في المطارات؛ ورافعة متنقلة ورافعة شوكية من أجل عمليات المناولة الميكانيكية العامة. وقدِّرت تكاليف شحن المركبات بمبلغ ٠٠٠ ٣٢٦ دولار. وعلاوة على ذلك، أبلغت اللجنة بأن البعثة تعتزم أيضا نقل ما مجموعه ٢٢ مركبة متوسطة إلى قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان واليونيفيل). وتتساءل اللجنة عن جدوى النهج المتبع في اقتناء الموت نفسه بنقل ٢٢ مركبة إلى قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وتحمُّل تكاليف الشحن فيما يخص كل من عمليتي اقتناء المركبات ونقلها. ولذلك توصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يبقي سيارات جِيب المتاحة في البعثة وأن يخفض عدد المركبات المناظرة من نفس النوع التي يتعين اقتناؤها من بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وعملية الأمم المتحدة في ليبريا وعملية الأمم المتحدة في ليبريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، ليتسنى بذلك تفادي تكاليف الشحن غير اللازمة.

• ٣ - وعند طلب الحصول على مزيد من المعلومات بشأن استئجار المركبات، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن البعثة تعتزم إبرام عقد للحصول على خدمة الحافلات المكوكية من أحد مقدمي الخدمات المحليين باستئجار أربع حافلات متوسطة الحجم (تتجاوز سعتها ١٥ راكباً) ليجري تشغيلها في خدمة نقل مكوكية بين مواقع بالعيون، بما في ذلك المطار، من الساعة • ٣: ٥ إلى الساعة • ٣: ٢ طيلة أيام الأسبوع، على أن يجري توفير خدمة سيارات أجرة احتياطية خارج تلك الأوقات باستخدام حافلة صغيرة تصل سعتها إلى ١٥ راكباً. وتبين المعلومات التكميلية المقدمة إلى اللجنة أن اعتمادا قدره • ٠ • ١ ٥ دولار قد أُدرج في الميزانية المقترحة للفترة ١٥ / ١٩/٢ من أجل استئجار المركبات. وأُبلغت اللجنة أيضا بأن البعثة تتوقع تلقي خمس حافلات صغيرة تبلغ سعتها ثمانية من الركاب من بعثات حفظ السلام المنتهية، فإن اللجنة اعتزام اقتناء خمس حافلات صغيرة إضافية من عمليات حفظ السلام المنتهية، فإن اللجنة غير مقتنعة بالحاجة إلى استئجار مركبات. وبناء على ذلك، توصى اللجنة بعدم موافقة الجمعية غير مقتنعة بالحاجة إلى استئجار مركبات. وبناء على ذلك، توصى اللجنة بعدم موافقة الجمعية غير مقتنعة بالحاجة إلى استئجار مركبات. وبناء على ذلك، توصى اللجنة بعدم موافقة الجمعية

العامة على الموارد المقترحة لإبرام عقد خدمات الحافلات المكوكية واستئجار أربع حافلات متوسطة الحجم، وتوصى بتخفيض الموارد المقترحة للنقل البري بمقدار ٢٠٠٠، ١٥٠ دولار.

الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

٣١ - تبلغ الاحتياجات المقترحة تحت بند الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ٢٠١٠ ٢٧٨ ٢ دولار للفترة ٦٠١٨ ٢٠١٨. وتبين المعلومات التكميلية المقدَّمة إلى اللجنة الاستشارية أنه، في الفترة الحالية، بلغت النفقات الفعلية المتكبدة حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ ما يلي: (أ) ٢٠٧ ١٢٧ دولار مقابل اعتماد قدره ٢٠٠٠ دولار، لتغطية معدات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات؛ و (ب) ١٩٠٠ دولار، مقابل اعتماد قدره ٣٠٠ ٢٦٥ دولار، من أجل قطع الغيار. وتبلغ الموارد المقترحة للفترة ٢٠١٨ دولار تحت بند معدات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وما قدره ٢٠١٠ دولار تحت بند قطع الغيار. وفي ضوء نمط الإنفاق، توصي اللجنة بتخفيض الموارد المقترحة للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الفترة ٢٠١٩/٢٠١ بنسبة مفي المائة، من ٢٠١٩/٢ دولار إلى ٢٠٨٠ ٢٣٢ دولار.

اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى

٣٢ - تبلغ الموارد المقترحة للوازم والخدمات والمعدات الأخرى ٢٠٠ ٥ ، ١ ٥ دولار، وهو ما يعكس زيادة قدرها ٢٠٠ ٢٧٥ دولار، أي بنسبة ٧،٥ في المائة من الاعتماد المرصود للفترة ٢٠١٨/٢٠١٠ دولار وتشير المعلومات التكميلية المقدمة إلى اللجنة الاستشارية إلى أن الزيادة تشمل مبلغ ٢٠٠ دولار لاستقدام أربعة متعاقدين أفراد إضافيين (سائقو مركبات ثقيلة وميكانيكيون) لنقل لوازم الاكتفاء الذاتي عبر الجدار الرملي.

٣٣ - وعند طلب مزيد من المعلومات عن سبب اقتراح تعيين أربعة من المتعاقدين الأفراد بالنظر إلى أن وظيفة واحدة فقط لمشغل مركبات ثقيلة اقترح إلغاؤها، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن المركبات يقودها في الوقت الحاضر خمسة موظفين محليين (سائقو مركبات ثقيلة) في المنطقة الواقعة غرب الجدار الرملي، وخمسة من المتعاقدين الأفراد الدوليين من غرب الجدار الرملي إلى شرقه. وأُبلغت اللجنة أيضا أنه نظرا لأن الموظفين الوطنيين لا يُسمح لهم بعبور الجدار الرملي، فقد تم استقدام موظفين دوليين لقيادة المركبات الثقيلة طيلة السنة لضمان إيصال لوازم الاكتفاء الذاتي والمعدات إلى شرق الجدار الرملي. بيد أن وعورة التضاريس وقسوة أحوال الطقس في الصحراء كان لها وطأة شديدة على صحة الموظفين وحالتهم البدنية، مما أدى إلى أخذهم إجازات مرضية لفترات طويلة من الزمن، وأدى في نهاية المطاف إلى إنهاء خدمة الموظفين المعنيين بالتراضي. وبالنظر إلى التجربة المشار إليها أعلاه، توقعت البعثة أن يقلِّل الترتيب المقترح الذي ينطوي على استقدام متعاقدين أفراد لما متوسطه ٩ أشهر خلال فترة ١٢ شهرا متتالية (ضمن الحدود المنصوص عليها في البند ٥-٩ من الأمر الإداري المتعلق بالخبراء الاستشاريين والمتعاقدين الأفراد (ST/AI/2013/4) إلى أدبى حد ممكن من الأثر السلبي لقيادة المركبات الثقيلة على صحة السائقين مع ضمان إيصال لوازم الاكتفاء الذاتي والمعدات في الوقت المناسب إلى المشاريع الهندسية في مواقع الأفرقة البعيدة شرق الجدار الرملي. وتتساءل اللجنة عن جدوى الترتيبات المقترحة لقيادة المركبات. وتأمل اللجنة أن تظل هذه المسالة قيد الاستعراض، وأن يقدم الأمين العام تقريرا عن مدى فعالية الترتيبات المقترحة في تقريره المقبل عن أداء البعثة.

كشف الألغام

٣٣ - يقترح الأمين العام تخصيص موارد دونما تغيير عن المستوى السابق، يبلغ قدرها ٢٠١٥ ٣٠ دولار، من أجل خدمات الكشف عن الألغام وإزالتها في الفترة ١٩/٢٠١ و ٢٠ من وثيقة الميزانية. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن دراسة المقررة في الفقرتين ٢١ و ٢٠٠ من وثيقة الميزانية. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن دراسة استقصائية أولية أجريت في عام ٢٠٠٦ بشأن الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب أوضحت أن حوالي ٣٥٧ كيلومترا مربعا من الأراضي الواقعة شرق الجدار الرملي ملوثة. وفي الفترة بين عامي الألغام المتمثلة في مسح الأراضي وتطهيرها، كما تم إخلاء أراض تبلغ مساحتها ٥٠ كيلومترا مربعا في الألغام المتمثلة في مسح الأراضي وتطهيرها، كما تم إخلاء أراض تبلغ مساحتها ٥٣ كيلومترا مربعا في الفترة بين ١ حزيران/يونيه ٢٠١٥ و ٢٠١ و ٢٠١٨ وأبلغت اللجنة أيضا، استنادا إلى البيانات الحالية، بأن التقديرات تفيد أنه لا يزال هناك حوالي ٥٠٩ ٢ كيلومترا مربعا من الأراضي الملوثة شرق الجدار الرملي، وبأن نسبة ٥٠٤ في المائة من تلك الأراضي (٥، ٢٠ كيلومترا مربعا) تقع في الشريط العازل ولا يمكن الوصول إليها حاليا لأغراض إزالة الألغام. وبناء على ذلك، لا يزال هناك حوالي دلك، أبلغت اللجنة بأنه في حال ظلت الحالة الأمنية والموارد المخصصة لعمليات مكافحة الألغام عند ذلك، أبلغت اللجنة بأنه في حال ظلت الحالة الأمنية والموارد المخصصة لعمليات مكافحة الألغام عند المستويات الحالية، من المتوقع أن يتم إخلاء جميع المناطق المعروفة التي تشهد بقايا تلوث في المنترة المستويات الحالية، من المتوقع أن يتم إخلاء جميع المناطق المعروفة التي تشهد بقايا تلوث في المنترة المنترة المناطق المعروفة التي تشهد بقايا تلوث في المنترة المنترة المستويات الحالة المنترة المناطق المعروفة التي تشهد بقايا تلوث في المنترة المستويات الحالة الأمنية والموارد المخصوصة المعروفة التي تشهد بقايا تلوث في المنترة المستويات الحالة الأمناء المناطق المعروفة التي تشهد بقايا تلوث في المنترة المستويات الحالة الأمناء المناطق المعروفة التي تشهد بقايا تلوث كيلاء حميد المناطق المعروفة التي تشهد بقايا تلوث في المناطق المعروفة التي تشهد بقايا تلوث كيلورد المعروفة التي ا

٣٥ - توصي اللجنة الاستشارية، رهنا بتوصياتها الواردة في الفقرات ٢٧ و ٢٩ و ٣٠ و ٣١ أعلاه، بالموافقة على مقترحات الأمين العام بخصوص التكاليف التشغيلية.

خامسا – استنتاج

٣٦ - ترد الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها فيما يتعلق بتمويل بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ في الفرع الخامس من تقرير الأداء (٨/72/623). وتوصي اللجنة الاستشارية بأن يقيد لحساب الدول الأعضاء الرصيد الحر البالغ ٥٠٠ دولار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ وكذلك الإيرادات/التسويات الأخرى البالغة ٢٠١٠ دولار للفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧.

٣٧ - ويرد الإجراءان المطلوب من الجمعية العامة اتخاذهما بخصوص تمويل بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩ في الفرع الرابع من الميزانية المقترحة (٨/72/731). واللجنة الاستشارية، إذ تضع في الاعتبار توصياتها الواردة في المقترحة (٣٠ و ٣٠ و ٣٠ أعلاه، توصي بتخفيض الموارد المقترحة بمقدار ٢٠٠ و ٢٠٥ دولار، من ٢٠٠ ٨٠٠ ٥٣ دولار، وبناء على ذلك، توصي اللجنة دولار، من ٢٠٠ ٨٠٠ ٥٣ دولار للإنفاق على البعثة لفترة الاثني عشر شهرا الممتدة من ١ تموز/يوليه ٨٠٠ ١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩.

الوثائق

- تقرير الأمين العام عن أداء ميزانية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية للفترة من ١ تقرير الأمين العام عن أداء ٢٠١٧ (٨/72/623)
- تقرير الأمين العام عن ميزانية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية للفترة من ١ تقرير الأمين العام عن ميزانية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية للفترة من ١ تقور/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩ (٨/72/731)
- تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لفترة الاثني عشر شهراً الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ ((Vol. II)) 4/72/5 (الفصل الثاني)
- تقرير الأمين العام عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات بشأن عمليات الأمم المتحدة لخفظ السلام للفترة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (A/72/756)
- تقرير الأمين العام عن الاستعراض العام لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام: أداء الميزانية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ وميزانية الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩ (٨/72/770)
- تقرير اللحنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن أداء ميزانية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ وميزانيتها المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٨71/836/Add.1)
- قرارا الجمعية العامة ٢٨٣/٧٠ و ٣٠٩/٧١ المتعلقان بتمويل بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية
- قرارا مجلس الأمن ٢٣٥١ (٢٠١٧) و ٦٩٠ (١٩٩١)